العدد 1514 - السنة الخامسة
الخميس 9 جمادى الأولى 1434 - الموافق 21 مارس 2013
Thursday 21 March 2013 - No.1514 - 5th Year

السعودية تعلن اعتقال خلية جديدة بعد الكويت والبحرين والإمارات

دول «التعاون» تؤكد قوة أمنها... وتواصل اعتقال شبكات التجسس

■ «الداخلية»: توقيف 18 متورطاً بينهم إيراني ولبناني خلال عملية منسقة ومتزامنة في 4 مناطق مختلفة

■ بن صقر: الخلية المعتقلة تجسسية لا تخريبية والهدف منها جمع المعلومات

الزياني

■ الزياني يستنكر المحاولات المتكررة لزرع خلايا التجسس والإرهاب في دول مجلس التعاون

■ مصادر ترشح ارتباط التنظيم بأجهزة استخبارية إيرانية

قوات سعودية خلال عرض عسكري سابق

الرياض - «وكالات»: كشفت معلومات جديدة، أن شبكة التجسس التي ألقت السعودية القبض عليها يوم الأحد الماضي، مرتبطة بأجهزة الاستخبارات الإيرانية.

وفي تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» عن خلفيات القبض على الجواسيس، كشف اللواء منصور التركي، المتحدث باسم وزارة الداخلية أن المعلومات وفرتها الاستخبارات السعودية، وأن المقبوض عليهم ما زالوا يخضعون للتحقيق.

ورغم أن المصدر الأمني السعودي لم يحدد اسم الدولة التي كان يجري جمع المعلومات لصالحها، فإن المعلومات التي رشحت تفيد بأن 18 معتقلا مرتبطين بأجهزة استخبارية إيرانية، كانوا يقومون برصد منشآت وأهداف عسكرية ومدنية واقتصادية حيوية. وهذه هي أول مرة تعلن فيها السعودية اعتقال شبكة تجسس لصالح دولة أخرى بهذا الحجم، رغم أن الاستهداف قائم حسب خبراء أمنيين منذ فترة.

وكانت وزارة الداخلية السعودية أعلنت أمس الأول القبض على 18 متورطا في التجسس، وذلك في عملية متزامنة بين الداخلية والاستخبارات.

وأوضحت الوزارة أن القبض على المتورطين كان ضمن عملية متزامنة لوزارة الداخلية والاستخبارات السعودية، ووصلوا إلى 18 متورطاً بأعمال تجسسية لصالح دول أخرى.

ووفقا لمعلومات حصلت عليها الصحيفة، فإن عملية اعتقال الشبكة جرت في ساعة واحدة يوم الأحد الماضي بين الساعة الثامنة والتاسعة صباحا.

وفي هذا السياق أشار عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث، بحسب ما أوردت «الشرق الأوسط»، أن المعطيات تشير على ما يبدو إلى أن الشخصين المعلن عنهما هما ضابطا ارتباط لاستقبال المعلومات وإرسالها، فيما كان دور بقية السعوديين الذين منهم أطباء وأساتذة جامعات، تقديم المعلومات التي تنوعت ما بين صحية عن شخصيات مهمة في البلد أو معلومات عن منشآت حيوية أو تعليمية لقياس الرأي والأفكار.

وأضاف بن صقر أن من المهم في الخلية الجاسوسية المعلنة هو الانتشار الجغرافي، إذ كانوا في 4 مناطق حيوية سعودية، هي الرياض كونها العاصمة ومصدر المعلومات المهمة وخاصة في الشأن السياسي والاقتصادي، والمنطقة الشرقية لما فيها من النقل الاقتصادي، إضافة إلى استقلال بعض الطوائف الأخرى فيها، أما اختيار المدينة المنورة ومكة المكرمة فهو لكونهما منطلقتي التقاء، مستغلين فترات الحج والعمرة التي يلعب فيها ضابطا الارتباط الإيراني واللبناني الدور الأكبر.

كما أضاف بن صقر إلى أن هذه الخلية تعتبر تجسسية لا تخريبية، والهدف منها هو جمع معلومات وارتباطها بدولة خارجية من ناحية الشكل والتطبيق، مشيرا إلى أنه سبق أن أعلن عن خلية في الكويت واليمن والبحرين لتكون بذلك شبكة موسعة داخل دول الخليج العربي. من جانبه استنكر الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، عبد اللطيف الزياني، ما وصفه المحاولات المتكررة لزرع خلايا التجسس والإرهاب في دول مجلس التعاون، والسعي إلى المساس بأمنها واستقرارها.

ونوّه الزياني بما أعلنته وزارة الداخلية السعودية أمس الأول، عن كشف شبكة تجسس على صلة بإحدى الدول تستهدف المساس بأمن المملكة واستقرارها، والنيل من مكتسباتها التنموية، مشيداً بالجهود الحثيثة والاستباقية التي تبذلها الأجهزة الأمنية لحماية أمن المملكة واستقرارها وضمان سلامة مواطنيها والمقيمين فيها.

وأكد الزياني، على دعم دول مجلس التعاون ومساندتها للمملكة العربية السعودية في كل ما تتخذه من إجراءات في هذا الشأن، انطلاقا من إيمان دول المجلس الراسخ بأن أمنها كل لا يتجزأ، وأن المساس بأمن إحدى دوله يهدد أمن واستقرار جميع دول المجلس.

واشنطن تدرس وكي مون يندد بعد تبادل النظام ومعارضيه الاتهامات حيال استخدامه

سوريا: «الكيماوي» يؤرق الأسرة الدولية .. و«الناتو» يلمح للتدخل في الحرب

■ ستافريدس: بعض دول الحلف تفكر في القيام بعمل عسكري بشكل منفرد وتستهدف المضادات الجوية الحكومية تحديداً

■ كارني: ندرس مزاعم استخدام أسلحة كيماوية في النزاع ولا دليل على ضلوع المعارضة في الأمر

المعارضة السورية متهمة باستخدام الكيماوي

■ كي مون واوزومجو يعربان عن بالغ القلق ويعتبران الأمر «جريمة شنيعة»

عواصم - «وكالات»: كشف القائد الأعلى لقوات الحلف الأطلسي الأميرال الأميركي جيمس ستافريدس عن عزم بعض دول الحلف القيام بعمل عسكري في سوريا بشكل منفرد، لكنه قال إن أي تحرك للحلف سيتبع «ما حصل في ليبيا». وردا على سؤال لرئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الأميركي، أجاب ستافريدس بـ«نعم» على السؤال لمعرفة ما إذا كانت بعض الدول التي لم يحددها بالاسم تتحدث عن إمكانية القضاء على المضادات الجوية السورية.

وأوضح أن حلف الأطلسي «تأنى» اتخذ القرار بأنه سيتبع المثال الذي اعتمده لليبيا في العام 2011 حيث تدخل الحلف على أساس قرار من مجلس الأمن الدولي ودعم دول في المنطقة وموافقة الدول الـ28 الأعضاء في الحلف. كما قال «نحن مستعدون في حال طلب منا القيام بما قمنا به في ليبيا».

واعتبر ستافريدس أن الوضع بسوريا يتنقل من سيئ إلى أسوأ، مشيرا إلى سقوط 70 ألف قتيل وتشريد مليون لاجئ اضطروا إلى الفرار من البلاد وحوالي 2.5 مليون نازح داخل البلاد. وأضاف «لا توجد نهاية لهذه الحرب الأهلية الوحشية».

كما اعتبر أن مساعدة المعارضين السوريين «ستساعد على الخروج من المأزق ووضع حد لنظام بشار الأسد»، موضحا أن الأمر ينطلق برأي شخصي».

وكان الأمين العام للحلف أندرس فوغ راسموسن قد أعلن يوم الاثنين أن الناتو لا يريد الدخول في الجدال القائم حول تسليح المعارضة السورية، مكررا رغبته في إبقاء الحلف خارج النزاع السوري.

كما قال راسموسن في مؤتمر صحفي عقده في بروكسل إن مسألة رفع حظر السلاح عن سوريا «لا تعني الأطلسي، وأنا لا أنوي التدخل بأي شكل في المحادثات الجارية داخل الاتحاد الأوروبي بشأن تسليح المعارضة السورية».

يشار إلى أن الدور الوحيد للحلف الأطلسي بشأن سوريا يقتصر حاليا على نشر بطاريات مضادة للصواريخ من طراز باتريوت على طول الحدود التركية لمنع أي اختراق جوي أو إطلاق صواريخ من سوريا.

وعلى ذات صعيد الأزمة السورية قالت الولايات المتحدة أمس الأول إنها تدرس مزاعم استخدام أسلحة كيماوية في سوريا لكنها رفضت اتهامات بأن للمعارضة استخدمت مثل هذه الأسلحة في الصراع المستمر منذ عامين.

وتبادلت الحكومة السورية ومقاتلو المعارضة الاتهام بشن هجوم كيماوي قرب مدينة حلب بشمال البلاد.

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني للصحفيين «ندرس باهتمام مزاعم استخدام أسلحة كيماوية.. تقيمها».

وأضاف «ليس لدينا دليل يؤكد الاتهام بأن المعارضة استخدمت أسلحة كيماوية». وتابع قائلا «نحن نرتاب جدا في نظام فقد مصداقيته بالكامل ونحذر النظام أيضا من توجيه هذه الاشكال من الاتهامات كذريعة أو غطاء من أي نوع لإستخدامه أسلحة كيماوية».

وعبّر اثنان من المشرعين الأمريكيين عن القلق بعد أن أحاطهما مسؤولو حكومة الرئيس باراك أوباما علما بالوضع في سوريا لكنهما أشارا إلى أن أنباء استخدام الحكومة السورية أسلحة كيماوية لم تتأكد. وقالت السناتور الديمقراطية ديان فينشتاين التي ترأس لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ بعد جلسة إحاطة مغلقة «إنه أمر خطير وقد يتطلب اتخاذ إجراء ما». وكانت تتحدث في مقابلة مع شبكة تلفزيون سي.إن.إن.

وقالت حسبما ورد في نص مبدئي للمقابلة حصلت عليه رويترز «أعتقد أنه يجب على البيت الأبيض أن يتجز تقييما وأن يصدر بيانا لإيضاح ما ستفعله الولايات المتحدة».

وقال النائب الجمهوري مايك روجرز الذي يرأس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب لتلفزيون سي.إن.إن «هل أعتقد أنهم جهزوا الأسلحة وربما استخدموها، نعم. ومع ذلك فإننا لا نعرف على وجه اليقين. وأعتقد أن هذا سيتم خلال ساعات إن لم يكن أياما».

وقالت وزارة الدفاع «البنتاجون» إنها تراقب الوضع.

وقال جورج ليتل المتحدث باسم البنتاجون «ليست لدي معلومات في الوقت الراهن لتأكيد أي مزاعم باستخدام أسلحة كيماوية في سوريا». وأضاف «استخدام أسلحة كيماوية في سوريا سيكون أمرا مؤسفا».

من جانبه قال الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية انهما يشعران بقلق بالغ من مزاعم استخدام أسلحة كيماوية في سوريا.

وقال مكتب بان في بيان بعد أن تحدث هاتفيا مع أحمد أوزومجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية «ما زال الأمين العام مقتنعا بأن استخدام أي طرف للأسلحة الكيماوية في أي ظروف إن حدث فسيشكل جريمة شنيعة».

ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية هيئة مستقلة مقرها لاهاي وتشرف على تنفيذ معاهدة الأسلحة الكيماوية.

احتجاجاً على تأجيل الانتخابات في محافظتي الموصل والأنبار

العراق: «الصدري» يقاطع جلسات الحكومة ... و«القاعدة» يتبنى هجمات الثلاثاء

الصدر

بغداد - «وكالات»: قرر وزراء التيار الصدري الذي يقوده مقتدى الصدر تعليق مشاركتهم في جلسات الحكومة العراقية، وذلك عقب تصريحات للصدر وصف فيها تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في الموصل والأنبار بأنه «أمر لا يجوز» محذرا من أن «تهميش السنة كارثة لا تغتفر».

يأتي هذا بعد تصريحات للصدر -الذي يمثل تياره بخمسة وزراء في الحكومة، وفي البرلمان بأربعين نائبا- اعتبر فيها أن المشاركة في الحكومة باتت أمرا «غير مجد».

وقال وزير التخطيط علي الشكري في مؤتمر صحافي عقده مساء أمس الأول إنه تقرر بتوجيه من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مقاطعة وزراء التيار جلسات مجلس الوزراء.

وأضاف الشكري -الذي يشغل أيضا منصب وزير المالية بالوكالة- أن الوزراء سيستمرون بتقديم الخدمة للمواطنين من داخل وزاراتهم، مؤكدا أن وزراء التيار الصدري على استعداد لتنفيذ أي أمر يصدر من زعيمهم.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر مسؤول في مكتب التيار الصدري بالنجف أن «وزراء التيار الصدري علقوا مشاركتهم في جلسات الحكومة العراقية بناء على دعوة السيد مقتدى الصدر». وأضاف أن أعضاء البرلمان ربما يعلقون مشاركتهم خلال اليومين المقبلين.

وتابع أن «البرلمان بات عاجزا عن اتخاذ أي قرار لأن القرارات التي لا تتفق مع رؤية رئيس الوزراء «نوري المالكي» يتم نقضها في المحكمة الاتحادية وبالتالي أصبح البرلمان عاجزا عن أداء عمله».

وكان الصدر قال في بيان أمس الأول «إن البقاء في حكومة تبيع أراضيها جنوباً وتدعي سيطرة تنظيم القاعدة على بعض محافظات العراق الغربية والشمالية، وحكومة بلا رئيس جمهورية، بالإضافة إلى البرلمان الهزيل والقضاء المسيس، بات أمرا مضرا أكثر مما هو نافع بل فيه إعانة على الإثم والعدوان».

وانتقد الصدر قرار الحكومة تأجيل انتخابات مجالس المحافظات في محافظتي الموصل والأنبار بأنه «أمر لا يجوز» محذرا من أن «تهميش السنة كارثة لا تغتفر».

وأضاف الزعيم الشيعي أن «تأجيل الانتخابات أمر غير مقبول وتأجيل الانتخابات في الموصل والأنبار أمر لا يجوز لأنه يعني إقصاء للسنة وهذا ظلم، وتأسيسا للطاغوت والدكتاتورية».

وكانت الحكومة العراقية قررت أمس الأول إرجاء انتخابات مجالس المحافظات التي كان من المقرر إجراؤها في العشرين من أبريل المقبل فقط في محافظتي الأنبار والموصل لمدة ستة أشهر بسبب أوضاع الأمن في البلاد.

ويتهم المالكي الذي يحكم البلاد منذ 2006 من قبل خصومه السياسيين بالتفرد بالحكم والتسلط.

ويأتي موقف التيار الصدري ضمن مشهد سياسي متأزم في العراق منذ نحو ثلاثة أشهر استمرت فيها المظاهرات والاعتصامات المنددة بسياسات المالكي الذي يتهمه المتظاهرون بتهميش وإقصاء السنة في البلاد.

كما يأتي تزامنا مع الذكرى العاشرة للغزو الأميركي للعراق، حيث بدأت القوات الأميركية في 20 مارس 2003، غزو العراق لإسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين، وأعدة بنظام ديمقراطي بديل، إلا أن الأمر أخذ منحى دمويا حين فتح حل الجيش العراقي الباب أمام تمرد مسلح.

وعلى صعيد غير بعيد أعلن تنظيم دولة العراق الإسلامية مسؤوليته عن موجة من التفجيرات والهجمات الانتحارية في مدن عراقية أمس الاولأسفرت عن مقتل نحو 60 شخصا.

ويستعيد التنظيم وهو ذراع تنظيم القاعدة في العراق قوته وشن عشرات الهجمات الكبيرة منذ مطلع العام.